

القمع المتزايد في إيران يضغط على روحاني

يشير توقيف العديد من الصحفيين والناشطين ورجال الأعمال الإيرانيين خلال الأسابيع الأخيرة إلى التوترات المتزايدة بين الرئيس الإيراني حسن روحاني والفريق المحافظ في إيران في أعقاب الاتفاق النووي مع مجموعة الخمسة زائد واحد.

نعمة جبرامي

معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية

و على الرغم من أن مستوى القمع الكامل ليس واضحاً بعد، يحمل الدور المتزايد لـ «منظمة مخابرات فيلق الحرس الثوري الإسلامي» [منظمة مخابرات الحرس الثوري] تضمينات مهمة لروحاني وحلفه عشية الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء في شباط/فبراير ٢٠١٦.

البروز: الجنده لخبرات «فيلق الحرس الثوري الإسلامي»

تأسست «منظمة مخابرات الحرس الثوري» على يد آية الله علي خامنئي عام ١٩٩٧ بعد انتخاب الرئيس الإسلامي محمد خاتمي، وذلك كمنظمة بديلة مع مهام توازي «وزارة الاستخبارات والأمن الوطني». وقد أسست «منظمة مخابرات الحرس الثوري» التي حد كبير على الأمن الوطني، على الرغم من أن «وزارة الاستخبارات والأمن الوطني» تتشارك مسؤوليات إحياء الإصلاحيين بشكل فاعل ومنع نشوب اضطرابات داخلية. وبعد فترة وجيزة على تأسيسها، يبدو أنه كان لـ «منظمة مخابرات الحرس الثوري» دور أساسي في قمع انتفاضات الطلاب عام ١٩٩٩. وفي تموز/يونيو من ذلك العام، كشفت صحيفة «كيهان» اليومية المتشددة أن ضباط من «الحرس الثوري الإسلامي» قدّموا رسالة إلى خامنئي قبل إجراء قمع محاربين من خطر تقبل الإصلاح ومن «مناقضين ومعارضين... يتجمعون بأفواج باسم الطلاب». وقد ادعى الضبط أنهم سيؤخّلون الإجراءات اللازمة لحماية الجمهورية الإسلامية، مضيفين، «مع الاحترام الكامل والتعجب إلى معلية [خامنئي]، نعلن نفاذ صبرنا، وبأننا لن نسمح لأنفسنا بالمزيد من التسامح أمام تراخيكم. ومؤخراً، وخلال مؤتمر صحفي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلن قائد «الحرس الثوري الإسلامي» محمد علي جعفري: كما رأينا، في عام ١٩٩٩ [ملمحاً إلى قمع اضطرابات طلابية واسعة النطاق في طهران]، عرض القائد [خامنئي] بشدة زرع بذور الثقة، وشكك على الحاجة إلى البقاء المستمر

وتفدي، في الوقت نفسه، الخطوط الحمراء للمرتشد الأعلى حول فتح الجواء السياسية في البلاد، قد هبّت مقاومة عنيدة من قبل المتشددين.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي ما أُعتبر ردّة فعل على انتقله روحاني لـ «الحرس الثوري الإسلامي»، أصدر خامنئي على أن لا فاعل آخر يتحمل «المسؤولية المؤسساتية لحماية الثورة الإسلامية كما «الحرس الثوري» ودعا «منظمة مخابرات الحرس الثوري» إلى مراقبة كافة القضايا باستمرار ورصد التهديدات ضدّ الجمهورية الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، قادت «منظمة مخابرات الحرس الثوري» التحقيقات والاعتقالات اللاحقة لإيرانيين متهمين بروابط ومكالات استخبارات غربية. في الأسابيع القليلة الماضية، قادت «منظمة مخابرات الحرس الثوري» حملة ضدّ «موجة جديدة من التحريض والقمع» يُقال إنها أكبر حملة تقوم بها الدولة منذ عام ٢٠٠٩. فقد قامت باعتقال تسعة صحفيين وناشطين ورجال أعمال على الأقل. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وكالة أنباء فارس التابعة لـ «الحرس الثوري الإسلامي» أن «جبراداب» - وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لقسم الإنترنت في «منظمة مخابرات الحرس الثوري» استخدمت لتشر صور متظاهرين وتحديد هويتهم أثناء حملة القمع في عام ٢٠٠٩ - قد اعتقلت ١٧٠ شخصاً إضافياً مرتبطين بمواقع التواصل الاجتماعي ومُتهمين بنشر دعاية مناهضة للنظام.

الاعتقالات الأخيرة

لقد التقد مسؤولون كبار تسييس الاعتقالات وغياب محسبة «منظمة مخابرات الحرس الثوري» وقتها أمام الرقبة الحكومية العادية. فعلى سبيل المثال، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام علي مطهري، عضو محافظي «المجلس» (البرلمان) الذي له علاقات مع معسكر روحاني، بقتقاد الدور المتزايد لـ «منظمة مخابرات الحرس الثوري» متسائلاً: «ماذا نقلت» منظمة مخابرات الحرس الثوري «الاعتقالات الأخيرة؟ أين لدينا وزارة استخبارات يقولون «الحرس» [بهم سيقولون ما يشاؤون». وفي افتتاحية صدرت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في صحيفة «رسالت» اليومية المحافظة، رد المتشددون على هذه الاتهامات من خلال دعوة «وزارة الاستخبارات والأمن الوطني» إلى السير على خطى «منظمة مخابرات الحرس الثوري»: «إن الشعب الإيراني مرتبك حول تواني «وزارة الاستخبارات» في تقييد مهامها، وسأنا حول العلاقة بين همد وزبيراها وغيب تصرف الوزارة في مواجهة التسلسل الغربي».

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قيل يوم من الذكرى السنوية لافتتاح السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩، أصدرت «منظمة مخابرات الحرس الثوري» بياناً أعلنت فيه أنه تم إلقاء القبض على عدد من أعضاء شبكة مندسة مرتبطة بحكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ملخص

هناك احتمال مثير للقلق في هذا السياق وهو ما إذا كانت «منظمة مخابرات الحرس الثوري» ستستخدم نفوذها لتشدّد الأمن بشكل أكبر على برنامج إيران النووي، الأمر الذي سيشكّل تطوراً قد يعرقل الوصول إلى مواقع حسّاسة ويعرقل تنفيذ الاتفاق النووي.

زيارة كيري: لا خيار أمام أمريكا

سوى إعادة الإنخراط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عاد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى القدس ورام الله للمرة الأولى منذ عام. هذا وتكالت جهود كيري الشهر الماضي بتفاهم إسرائيلي - أردني أدى إلى تهدئة الوضع في الموقع المقدس "جبل الهيكل" / "الحرم الشريف" الشديد التقلب في القدس.

غيث العمري وإيلان غولدبرغ

معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية

سلام. ولكن بما أن هذا الاتفاق ليس مطروحاً حالياً على الطاولة، تقوم المهمة الفورية على منع تدهور الأوضاع، مع الإبقاء على احتمال التفاوض حول اتفاق في المستقبل.

يتعين على الولايات المتحدة أن تطالب من الطرفين اتخاذه عدد من الخطوات في الأشهر المقبلة. ولا يفترض بالولايات المتحدة أن تدفع الطرفين إلى التفاوض حول أي خطوات مستقبلية في ما بينهما، بما أن ذلك لن يقود سوى إلى الجمود، بل ينبغي عليها أن تحت كل طرف على حدة ليضطلع بدوره وبذلك تخلق مجموعة خطوات أحادية الجانب تعزز بعضها البعض.

من ناحية الفلسطينيين، تتمثل الخطوة الأولى بالتصدي للتحريض. فصحیح أن الرئيس عيسى ملتزم منذ وقت طويل وعن حسن نية بمبدأ اللاعنف، إلا أن تصريحاته العنيفة المتطرفة، مثل اتهامه إسرائيل بإعدام فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٣ عاماً كان يتعلّق في أحد المستشفيات الأخيرة بشكل سريع، الذي يُعزى جزء منه

إلا أن العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين يستمر وقد اتخذت حدود القدس. وفي حين أن الولايات المتحدة أصابت التقدير بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس ليسا فرعيين المناسبين لصنع السلام، تُظهر زيارة كيري مجدداً أن لا خيار أمام الولايات المتحدة سوى إعادة الانخراط في الصراع ومحاولة إخماد فتيل الأزمة المتصاعدة. وتندرج زيارة كيري في إطار الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وشركاؤها في اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا) لإقناع الطرفين باتخاذ سلسلة خطوات من شأنها تجنب العنف في المستقبل وتحسين الوضع على الأرض، بغية التصدي لما اعتبره "جهاز الأمن العام الإسرائيلي" مؤخراً «إحسناً بالحرمين على الصعيد الوطني والاقتصادي والشخصي» بحرك معظم أعمال العنف. وفي النهاية، لا يمكن تحقيق استقرار دائم إلا من خلال اتفاق



إلى فشل عملية السلام، فيما يُعزى جزء آخر إلى فشل السلطة الفلسطينية في توفير إدارة تمثيلية فعالة. وكما تشير استطلاعات الرأي الأخيرة، عندما يعتقد ٧٩% من الفلسطينيين بأن حكومتهم فاسدة، فمن غير المرجح أن يتطلعوا إليها لتوجيههم معنوياً وسياسياً. لذلك، يجد بالولايات المتحدة أن تعطي الأولوية مجدداً لبناء المؤسسات الفلسطينية، عوضاً عن إعطاء الرئيس عيسى حرية التصرف في هذا الأمر، وأن تحت عيسى على إعادة إطلاق برنامج الإصلاح من أجل ترميم هيبة السلطة الفلسطينية بنظر شعبها.

وتوجب على إسرائيل من جهتها أن تصبّط سياستها الاستيطانية في الضفة الغربية بصورة أكثر، وهي مسألة لا تولد إجاباتاً كبيراً في صفوف الفلسطينيين فحسب، بل تهدد بالفضاضة على أفق حل الدولتين.

وسيكون من المستحيل على الولايات المتحدة أن تقنع إسرائيل بتجميد أنشطتها الاستيطانية بالكامل، ولا ينبغي على الولايات المتحدة أن تغير سياستها القائمة على معارضة جميع أنشطة البناء المستوطنات.

ولكن بإمكان الولايات المتحدة أن توضح لإسرائيل أن أنشطة البناء الأكثر نفوراً في المناطق التي تهدد أفق حل الدولتين سيكون لها تداعيات أكثر حدة على مستوى العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبناء مستوطنات على حدود الخارطة في مناطق متنازع عليها بشدة من الضفة الغربية أو في مناطق سقودي إلى عزل أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين عن دولتهم المستقبلية مختلف تمام الاختلاف عن بناء مستوطنات مباشرة على الجانب الآخر من حدود ١٩٦٧ في منطقة من غير المرجح أن تكون موضع تنازع.

فحسب ذلك، لا بد من الضغط على إسرائيل لتبذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين الوضع على الأرض في الضفة الغربية. وهناك قائمة طويلة من الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد. على سبيل المثال، يجب اتخاذ خطوات لتحسين الاقتصاد الفلسطيني، مثل إتاحة النفاذ الاقتصادي إلى مناطق في الضفة الغربية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ويجب السماح أيضاً للفلسطينيين بالبناء في مناطق محاذية للمراكز الحضرية الفلسطينية المتكئة بالسكان. ولن تؤدي مثل هذه الخطوات إلى إنهاء الصراع، ولكنها ستسمح للفلسطينيين المترشحين بالتعاون مع إسرائيل بالإشارة إلى بعض المنافع في مقاربتهم اللاعنفية.

وأخيراً، على الولايات المتحدة أن تواصل دعمها لتدريب القوى الأمن الفلسطينية وتكثفها. فخلال العقود الأخير، فشك هذا البرنامج أهم تطور إيجابي في سياق الصراع. وتجدد الإشارة إلى جدية هذه

الشاملة» [لبرنامج النووي الإيراني] يظرحها البعض كتنصيف حسابات سياسية... [بأنني أشكركم هذا الرأي]. كما أعرب وزير الاستخبارات محمود علوي عن دعمه لروحاني محذراً من أنه يجب استخدام كلمة «تسلل» بشكل ملائم «وليس بطريقة تقلل من قيمتها فتصبح قضية تافهة». وتعدّ تعليقات علوي قسمة نظراً إلى أنها تعيد ترسيخ التنافس البيروقراطي القائم منذ فترة طويلة بين «وزارة الاستخبارات والأمن الوطني» و«منظمة مخابرات الحرس الثوري»، وفي حين يشرف روحاني على وزارة الاستخبارات والأمن الوطني ويعين كبار مسؤوليها، إلا أنه لا يمارس أي سلطة على «منظمة مخابرات الحرس الثوري» أو قادة «الحرس الثوري الإسلامي».

التحديات

يكون لأجواء المتشددة المتزايدة بعد الاتفاقية النووية تداعيات محلية سلبية، إلا أنه لم يكن لها حتى الآن تأثيراً مباشراً على الاتفاقية النووية - التي هي صفة لا تزال إيران بحاجة إليها لإصلاح اقتصادها المتداعي. ومع ذلك، فإن تمكين خامنئي لـ «منظمة مخابرات الحرس الثوري» سوف يؤدي إلى استمرار تخويف الإيرانيين الذين يدعون الإصلاحات المحلية والعلاقات المحسنة مع الغرب. وفي مثل هذا المناخ السياسي، فإن حدة نشاطات «منظمة مخابرات الحرس الثوري» تبعث برسالة قوية ستدفع المعسكر المحافظ على استخدام لقوة الغاشمة لمقاومة المحاولات الهدافة إلى إدخال الاعتدال إلى الجمهورية الإسلامية.

القول واحترامها. كما أن علاقتها بنظيراتها الإسرائيلية قوية، وقد كان لها أثر بالغ في تحسين أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وذلك لا بد من الارتقاء بالبرنامج إلى المستوى التالي، من خلال استثمارات أكبر في إنشاء قطاع عدل الله يمكنه تمهله هذه القوى وضمان محاسبة المشتبه بهم وإدانتهم وسجنهم بعد توقيفهم إذا كانوا مذبذبين بالفعل، عوضاً عن إطلاق سراحهم أو احتجازهم بشكل تصفي، وتحتاج إسرائيل أيضاً إلى إسناد المزيد من المسؤولين لهذه القوى والسماح لها بالتدخل بحرية أكبر عبر الضفة الغربية لضمان الأمن.

وعلى الصعيد السياسي، يجب أن تدني الولايات المتحدة عباس عن التهديد بإيقاف التعاون الأمني، حيث أن هذه التصريحات تقوض الشرعية المحلية لقوى الأمن الفلسطينية المترنمة بالتعاون مع نظيراتها الإسرائيلية. ويجدر بالولايات المتحدة أن تشجع نتانياهو أيضاً على فساح المزيد من الحرية للجيش الإسرائيلي كي يذق على الأرض تدابير مقترحة منذ زمن طويل وتساهم، وفقاً لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي، في تحسين وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ونظراً للخلل وعدم الثقة لدى كلا الجانبين، لن يكون من السهل تنفيذ حتى هذا البرنامج المتواضع وسيستغرق ذلك عدة أشهر من العمل المضي من قبل الدبلوماسيين الأمريكيين. ولن تولد هذه الأجندة السياسية إلى حدوث تحول جذري على الأرض أو إلى التقدم الباهر الذي يتوق الكثير منا إليه، إلا أنها ستحد من تيرة العفورات العيفة وتبقي احتمال التوصل إلى حل الدولتين قائماً وتترك النافذة مفتوحة أمام فرص أفضل في المستقبل.